بسم الله الرحمن الرحيم

بحث فى قاعدة (أسماء الله توقيفية ولا مجال للعقل فيها)

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه

أما بعد فإنه من المقررشرعاً أن الله خلقنا لتوحيده وعبادته وأن لانعبده إلا بما شرع وأنه سبحانه تعبدنا بالدليل فمن حاد عن الدليل ضل السبيل ،وما سمى الدليل دليلاإلا أنه يدل على الخير والهدى والرشاد لمن تمسك به والتزمه وهذا هو دأب الصالحين وعباد الله الموحدين أهل السنة والجماعة الطائفة المنصورة والفرقة الناجية الذين تمسكوا بالكتاب والسنة وماكان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة الكرام رضى الله عنهم جميعاً والتابعين لهم بإحسان إلى يوم القيامة ،فهذا هو طريق أهل السنة والإتباع ،خلافاً لأهل الزيغ والهوى والإبتداع ،نسأل الله السلامة والعافية وقدخلط بعض الأفاضل فى أسماء الله بين الأسماء وباب الإخبار ،ومعلوم أن باب الإخبار أوسع من باب الصفات ،وباب الصفات أوسع من باب الأسماء ،بمعنى أنه يجوزمن باب الإخبار أن نخبر عن الله بأنه صانع ومريد ،وباقى ،وبديع ،والقديم ،والشيئ ،والموجود، والمطعم،والساقى ، والقاضى،المضل ،الفاتن ،الماكر، يجوز كل ذلك من باب الإخبار ،ولايجوز أن نسمى الله بها ، فهذا باب شر وطريق ضلال لم يقل به أحد من أهل السنة ولما وقع الخلط بين باب الأسماء وبين باب الإخباروبناءً على ذلك الخلط قال بعض الفضلاء أنه يجوز أن نسمى الله بأسماء لم ترد فى الكتاب ولا فى السنة شريطة أن تكون غاية فى الحسن والكمال مشيرا إلى أن هذا مافهمه من كلام شيخ الإسلام فى التدمرية ،ولما كان هذا الفهم مخالفا للكتاب والسنة ولفهم الصحابة والتابعين،ومخالفاً أيضاً لما قرره أئمة السلف ومنهم الإمام أحمد وشيخ الإسلام بن تيمية رحم الله الجميع كان هذا البحث فى هذه المسألة ليتضح من خلاله بالدليل مذهب السلف أهل السنة والجماعة ،وأيضاً مذهب من خالفهم ،والسلامة لايعدلها شيئ.

والسؤال هو :هل أسماء الله توقيفية على ما ورد فى القرآن والسنة

أم توفيقية خاضعة للاجتهاد والعقل والنظر،أم التفصيل فى ذلك

أولاً تعريف القاعدة

القواعد جمع قاعدة وهي **في اللغة** : الأساس فقاعدة كل شيء هي أساسه ومن ذلك قواعد البيت أي أسسه وهي في الأمور الحسية إلا أنها استعملت في الأمور المعنوية ومن ذلك قواعد العلوم . (انظر الصحاح (٥٢٥/٢) ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس (١٠٨/٥)

وأما القاعدة **اصطلاحاً** فقد ذكرها علماء الأشباه والنظائر واختلفوا هل هي كلية أو أغلبية على جزئياتها
إلا أن القاعدة النحوية و الأصولية قاعدة كلية
كالفاعل مرفوع ، والأمر إذا تجرد عن القرائن أفاد الوجوب
والقواعد في الأسماء والصفات لا شك إنها قواعد كلية ويكون معناها
(حكم كلي ينطبق على جزئيات كثيرة) وهذا واضح من خلال دراسة القواعد ٠
وهنا يرد سؤال وهو:
لماذا لم يقال الضوابط بدلاً من القواعد مع أن كلاً منهما شمل جزئيات كثيرة ؟
والجواب هو أحد أمرين :
الأول : إما أن القاعدة تستخدم بمعنى الضابط والضابط بمعنى القاعدة

(وهو ظاهر كلام تاج الدين ابن السبكي في الأشباه (١١/١)
الثاني : أو أن القاعدة تجمع فروعاً في أبواب شتى كالأمور بمقاصدها وأما الضابط فهو يشمل فروعاً في باب ٠
ولا شك أن القواعد في الأسماء والصفات كلية ولهذا ناسب التعبير بها .

مصادر الأسماء والصفات :
<u>أولاً : من القرآن</u> ، وهذا معنى قول شيخ الإسلام " وصف به نفسه ".
<u>ثانياً : من السنة</u> ، وهذا معنى قول شيخ الإسلام " وصفه به رسوله " وليس العقل مصدراً يؤخذ منه الصفات ، وإن كان المعطلة يجعلونه مصدراً
ومن مصادرها أيضا الإجماع وقول الصحابي .
(قاله الشيخ على الخضير فى المسائل المرضية على العقيدة الواسطية صفحة ٨٠)

<u>فى معرفة ضابط الأسماء الحسنى</u>

وإن من أهم ما ينبغي أن يعنى به الدارس لباب الأسماء الحسنى هو معرفة ضابط الأسماء الحسنى وحدها ، وذلك لما يحويه هذا الأمر من أهمية وفائدة عظيمة ٠
وهناك أربعة مناهج لمعرفة ذلك هي :
<u>المنهج الأول :</u>
الاعتماد على العد الوارد في روايات حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وبالأخص طريق الوليد بن مسلم ، عند الترمذي وغيره ، وذلك لاعتقادهم بصحة حديث الأسماء وتعدادها ٠
<u>المنهج الثاني :</u>
الاقتصار على ما ورد من الأسماء بصورة الاسم فقط أي ما ورد إطلاقه وهذا منهج ابن حزم في عد الأسماء ٠
قال عنه ابن حجر (فإنه – أي ابن حزم – اقتصر على ما ورد فيه بصورة الاسم لا ما يؤخذ من الاشتقاق كالباقي من قوله { ويبقى وجه ربك } [الرحمن : ٢٧] ولا ما ورد مضافاً كالبديع من قوله { بديع السموات والأرض } [البقرة : ١١٧]
<u>المنهج الثالث :</u>
منهج المتوسعين الذين اشتقوا من كل صفة وفعل اسما ولم يفرقوا بين البابين أي باب الأسماء وباب الصفات بل إنهم يدخلون ما يتعلق بباب الإخبار أحياناً ٠
(معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله د ٠ محمد خليفة التميمي ص٣٥ وما بعده)
<u>المنهج الرابع :</u>
منهج المتوسطين الذين يتوسطون بين أصحاب المنهج الثاني والمنهج الثالث فلا هم الذين حجروا تحجير ابن حزم ولا هم الذين توسعوا توسع ابن العربي وأمثاله ٠
وهذا المنهج هو الأشهر والأكثر تطبيقاً عند أهل العلم ، فهم حافظوا على خاصية هذا الباب وبالتالي جعلوا شروطاً لاشتقاق الاسم من الصفة ومن هذه الشروط :
أن يكون الاسم في إطلاقه مقتضياً للمدح والثناء بنفسه والإضافة .
بما أن الأسماء جميعها مشتقة من الصفات فان من شرط إطلاق الاسم من الصفة أن تكون الصفة في حال إطلاقها غير منقسمة إلى كمال ونقص

<u>تحديد ضابط الأسماء الحسنى</u>

لعل أنسب تعريف للأسماء الحسنى هو قول شيخ الإسلام ابن تيمية فيها :
(الأسماء الحسنى المعروفة :
هي التي يدعى الله بها ،

وهي التي جاءت في الكتاب والسنة ،
وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها)
وهذا التعريف هو أصلح وأفضل تعريف للأسماء الحسنى وذلك :
أولاً : لموافقته للنص الشرعي ، ولعل شيخ الإسلام ابن تيمية استقاه من قوله تعالى
{ ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها } .
فقوله في التعريف : (هي التي يدعى بها) مأخوذ من قوله تعالى : { فادعوه بها }
وقوله : (هي التي وردت في الكتاب والسنة) مأخوذ من قوله : { الأسماء }
(فالألف واللام هنا للعهد ، فالأسماء بذلك تكون معهودة ولا معروف في ذلك إلا ما نص الله عليه في كتابه أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم)
وقوله (وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها) مأخوذ من قوله تعالى : { الحسنى } فالحسنى تأنيث الأحسن ، والمعنى أن أسماء الله أحسن الأسماء وأكملها ، (فما كان مسماه منقسماً إلى كمال ونقص وخير وشر لم يدخل اسمه في الأسماء الحسنى)
وبهذا يتضح لك أن ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في تعريف الأسماء الحسنى هو مطابق لما ذكره الله في كتابه العزيز وهذا وحده يكفي في اختيار هذا التعريف ،
انظر فى ذلك المحلى لابن حزم ٢٩/١ ومدارج السالكين لابن القيم ٤١٥،٤١٦/٣

ثانياً : مما يؤكد صحة هذا التعريف اشتماله على شرطين للاسم هما :
<u>الشرط الأول</u> : ورود النص من القرآن أو السنة بذلك الاسم ،
<u>والشرط الثاني</u> : صحة الإطلاق وذلك أن يقتضي الاسم المدح والثناء بنفسه ،

وهذان الشرطان يحققان للتعريف مقوماته بأن يكون جامعاً لجوانب الشيء ومانعاً من دخول غيره فيه فالشرط الأول يؤكد على كون أسماء الله توقيفية وأنه لا يجوز استعمال القياس فيها ، والشرط الثاني يؤكد على خاصية باب الأسماء وأنه أخص من باب الصفات وباب الإخبار ،

هل أسماء الله توقيفية وإذا كانت توقيفية فما معنى ذلك؟
نعم توقيفية لا يتجاوز بها الوارد في الكتاب والسنة فهي تتلقى من طريق السمع لا بالآراء فلا يوصف إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم ولا يُسمى إلا بما سمى به نفسه أو سماه به رسوله صلى الله عليه وسلم فهذا معنى أنها توقيفية فليس للاستحسان والاجتهاد دخل في ذلك.
(قاله الشيخ عبد العزيز السلمان فى مختصر الأسئلة والأجوبة الأصولية على العقيدة الواسطية)

<u>أسماء الله تعالى توقيفية لا مجال للعقل فيها :</u>
وعلى هذا فيجب الوقوف فيها على ما جاء به الكتاب والسنة فلا يزاد فيها ولا ينقص لأن العقل لا يمكنه إدراك ما يستحقه تعالى من الأسماء (والإدراك هو إحاطة الشيء بكماله)
قاله الجرجاني في التعريفات) فوجب الوقوف في ذلك على النص
<u>الدليل على ذلك</u>

<u>قوله تعالى</u> { ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا }

وقوله : { قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون } [الأعراف : ٣٣]
ولأن تسميته تعالى بما لم يسم به نفسه أو إنكار ما سمى به نفسه جناية في حقه تعالى
والوقف في اللغة : مادة تدل على الحبس والمنع ومنه التوقيف هنا إذ المراد به الوقوف على نص

الشارع فلا يجوز الكلام في هذا الباب بطريق القياس أو الاشتقاق اللغوي بل يكتفي بما وردت به نصوص الشرع لفظاً ومعنى فعلم بذلك أن التوقيف هو الاقتصار في الوصف والتسمية على ما وردت به الآيات القرآنية والآثار النبوية لفظاً ومعنى (ا لقواعد للبريكان)٠
القول بأن أسماء الله توقيفية هو الحق الذي عليه أهل السنة والجماعة

ومعنى الآية : لا تتبع ما لا علم لك به من قول أو فعل فلا تقل رأيت ولم تره ، ولا تقل : سمعت ولم تسمع ، ولا تقل : علمت ولم تعلم .
وروى البيهقي في شعب الإيمان (١٠٩/٦) وأبو نعيم في الحلية (١٨٩/٨) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال { من قال في مؤمن ما لا يعلم حبسه الله على جسر جهنم حتى يخرج مما قال) ، قال أبو نعيم ، حديث غريب تفرد به إسماعيل عن سهل ا٠هـ
وقال الكميت :
فلا أرمي البريء بغير ذنب **** ولا أقفو الحوا صن إن قفينا
والآية فيها قراءتان غير هذه وهما ليستا من السبعة :
انظر تفسير أبي السعود (٣٢٧/٣) ، تفسير أبي حيان (٣٢/٦)وتفسير القرطبي(٢٥٧/١٠) .
والشاهد أن تسمية الله بما لم يسم به نفسه قول عليه بلا علم فيكون محرماً٠
فوجب سلوك الأدب في ذلك والاقتصار على ما جاء به النص
قال الخازن في تفسيره (٢٧٦/٢) :
(يعني ادعوا الله بأسمائه التي سمى بها نفسه أو سماه بها رسوله صلى الله عليه وسلم ففيه دليل على أن أسماء الله توقيفية لا اصطلاحية ومما يدل على صحة هذا القول ويؤكده أنه يجوز أن يقال : يا جواد ولا يجوز أن يقال : يا سخى ويجوز أن يقال : يا عليم ولا يجوز أن يقال : يا عاقل ، ويجوز أن يقال : يا حكيم ولا يجوز أن يقال يا طبيب ا ٠ هـ
وقال الزمخشري في الكشاف (١٨٠/٢) :
كما سمعنا البدو يقولون بجهلهم : يا أبو المكارم، يا أبيض الوجه ا ٠ هـ
وقال الخطابي في شأن الدعاء ص ١١١:
ومن علم هذا الباب ، اعني : الأسماء والصفات ، ومما يدخل في أحكامه [ويتعلق به من شرائط] أنه لا يتجاوز فيها التوقيف ولا يستعمل فيها القياس ، فيلحق بالشيء نظيره في ظاهر وضع اللغة ومتعارف الكلام فالجواد : لا يجوز أن يقاس عليه : السخي وإن كانا متقاربين في ظاهر الكلام وذلك أن السخي لم يرد به التوقيف كما ورد بالجواد ثم أن السخاوة موضوعة في باب الرخاوة واللين يقال : أرض سخية وسخاوية إذا كان فيها لين ورخاوة وكذلك لا يقاس عليه السمح لما يدخل السماحة من معنى اللين والسهولة وأما الجود فإنما هو سعة العطاء من قولك : جاد السحاب إذا أمطر فأغزر ، ومطر جود و فرس جوادٌ إذا : بذل ما في وسعه من الجري ٠ وقد جاء في الأسماء " القوي " ولا يقاس عليه الجلد وإن كانا يتقاربان في نعوت الآدميين لأن باب التجلد يدخله التكلف والاجتهاد ، ولا يقاس على " القادر " المطيق ولا المستطيع لأن الطاقة والاستطاعة إنما تطلقان على معنى قوة البنية ، وتركيب الخلقة ، ولا يقاس على " الرحيم " الرقيق وإن كانت الرحمة في نعوت الآدميين نوعاً من رقة القلب وضعفه عن احتمال القسوة ٠ وفي صفات الله سبحانه : " الحليم " و " الصبور " فلا يجوز أن يقاس عليها الوقور والرزين ٠ وفي أسمائه " العليم " ومن صفته العلم ، فلا يجوز قياسه عليه أن يسمى " عارفاً " لما تقتضيه المعرفة من تقديم الأسباب التي بها يتوصل إلى علم الشيء وكذلك لا يوصف بالعاقل وهذا الباب يجب أن يراعى ولا يغفل فإن عائدته عظيمة والجهل به ضار [وبالله التوفيق]

٠قال الشيخ الشنقيطى فى منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات
(اعلموا أن مبحث آيات الصفات دل القرآن العظيم أنه يتركز على ثلاثة أسس من جاء بها كلها فقد وافق الصواب وكان على الاعتقاد الذي كان عليه النبي صلي الله عليه وسلم، وأصحابه

والسلف الصالح، ومن أخل بواحد من تلك الأسس الثلاثة فقد ضل.
وكل هذه الأسس الثلاثة يدل عليها قرآن عظيم.
أحد هذه الأسس الثلاثة هو تنزيه الله جل وعلا عن أن يشبه شيء من صفاته شيئا من صفات المخلوقين. وهذا الأصل يدل عليه قوله تعالى: (ليس كمثله شئ)، (ولم يكن له كفؤا أحد)، (فلا تضربوا لله الأمثال).
الثاني: من هذه الأسس: هو الإيمان بما وصف الله به نفسه، لأنه لا يصف الله أعلم بالله من الله (أأنتم أعلم أم الله). والإيمان بما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم لأنه لا يصف الله بعد الله أعلم بالله من رسول الله صلى الله عليه وسلم، الذي قال في حقه: (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى)، فيلزم كل مكلف أن يؤمن بما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم وينزه الله جل وعلا عن أن تشبه صفته صفة الخلق. وحيث أخل بأحد هذين الأصلين وقع في هوة ضلال، لأن من تنطع بين يدى رب السموات والأرض وتجرأ على الله بهذه الجرأة العظيمة ونفي عن ربه وصفا أثبته لنفسه فهذا مجنون فالله جل وعلا يثبت لنفسه صفات كمال وجلال فكيف يليق لمسكين جاهل أن يتقدم بين يدي رب السموات والأرض ويقول هذا الذي وصفت به نفسك لا يليق بك ويلزمه من النقص كذا وكذا، فأنا أؤوله وألغيه وآتى ببدله من تلقاء نفسي من غير استناد إلى كتاب أو سنة. سبحانك هذا بهتان عظيم!)
(الأسماء والصفات للشيخ محمد الأمين الشنقيطى)
يقول عيسى السعدى (دلالة الأسماء الحسنى على التنزيه).
(إنّ أسماء الربّ توقيفيّة لا مجال للعقل فيها ؛ ولهذا يجب الوقوف فيها على ما جاء في الكتاب والسنّة ، ولا يجوز لأحد كائنًا ما كان أن يسمّي الله بما لم يسم به نفسه ، أو يسمه به رسوله (، سواء أكان الاسم مبتدعًا من أصله ، أم كان مشتقًّا ممّا ثبت من صفات الربّ وأفعاله ، أم يظن أنّه مرادف لما ثبت من الأسماء الحسنى ، وهذا قول أهل السنّة والجماعة وجمهور الأشاعرة .
والأدلّة على صحّة هذا القول كثيرة ، منها : ـ
١ ـ أنّ إطلاق الأسماء على الله تعالى ، ودعاءه بها ؛ دعاء ثناء ، ودعاء مسألة ، عبادة من أعظم العبادات ، والعبادات مبناها على التّوقيف والاتّباع ، ولا يجوز فيها الاختراع والابتداع .
٢ ـ أنّ تمدّح الربّ تعالى بما له من الأسماء الحسنى يقتضي حصولها له تامّة كاملة منذ الأزل ؛ فلا يبقى للمواضعة ، والاصطلاح محلّ .
٣ ـ أنّ الله تعالى نهى عن اتّباع الملحدين في أسمائه ، وتوعّدهم بالعقوبة العظمى على إلحادهم ، وفي هذا دلالة قاطعة على التّغليظ في تحريم الإلحاد في أسمائه ، ومن الإلحاد فيها العدول عمّا سمّى به نفسه إلى ما تواضع عليه الخلق من الأسماء المبتدعة ،
يقول ابن القيّم : ((الإلحاد في أسمائه أنواع :
أحدها : أن يسمّي الأصنام بها ... ،
الثّاني : تسميته بما لا يليق بجلاله ؛ كتسمية النّصارى له أبًا ، وتسمية الفلاسفة له موجبًا بذاته ، أو علّة فاعلة بالطّبع ، ونحو ذلك ،
وثالثها : وصفه بما يتعالى عنه ، ويتقدّس ، من النّقائص ... ،
ورابعها : تعطيل الأسماء عن معانيها ... ،
وخامسها: تشبيه صفاته بصفات خلقه)).
٤ ـ أنّ أسماء الربّ أحسن الأسماء ، وأعلاها ؛ فلا بُدّ أن تدلّ على أكمل الأوصاف وأعلى معاني التّعظيم ، ولا توهم النّقص بوجه من الوجوه ، لا احتمالاً ، ولا تقديرًا . وهذا أمر لا يعلمه إلاّ الله وحده ، فلا بُدّ من التّعويل فيه على الشّرع لا على العقول القاصرة .
٥ ـ أنّ تسمية الربّ بما لم يسم به نفسه عدوان في حقّه ، وسوء أدب معه ، وقول على الله بلا علم ، فيكون من أعظم المحرّمات.

مذهب المعتزلة والأشاعرة والماتريدية

وفي المقابل ذهبت المعتزلة والكراميّة إلى أنّ ما يطلق على الربّ من الأسماء لا يشترط فيه التوقيف الخاص ؛ فإذا دلّ العقل على اتّصافه بصفة وجوديّة أو سلبيّة جاز أن يطلق عليه اسم يدلّ على اتّصافه بها ، سواءٌ أورد بذلك الإطلاق إذن شرعيّ أم لم يرد . وكذلك الحال في الأفعال.
وقد مال إلى عدم اشتراط التوقيف الخاص في الأسماء الحسنى بعض العلماء من الأشاعرة وغيرهم ، ومنهم : -

١ - **القاضي أبو بكر الباقلاني** ؛ فقد جوّز إطلاق الاسم المشتقّ من الصّفة حتَّى ولو لم يرد بإطلاقه إذن خاصّ ، شريطة دلالة الاسم على التّعظيم ، وألاّ يكون إطلاقه موهمًا لما لا يليق بكبرياء الربّ ؛ كالماكر ، والمستهزئ ، والمضلّ ، والفاتن.
٢ - **محمَّد بن الوزير** ؛ فقد جوّز المواضعة فيما يطلق على الربّ من الأسماء ؛ شريطة الإجماع على حسنه ، وعدم دلالته على التّمثيل ، لا فرق في ذلك بين ما كان مشتقًّا من القرآن ؛ كالمطعم ، والقاضي ، والصّانع ، وبين ما كان من أنواع الثّناء من غير اشتقاق من ألفاظ القرآن ؛ كدائم المعروف ، وقديم الإحسان ، والمستغاث ، والمأمول. انظر : إيثار الحقّ على الخلق ص١٧٤
٣ - **محمود الآلوسي** ؛ فقد اختار عدم توقّف الأسماء المشتقّة من الصّفات النفسيّة والفعليّة والسّلبيّة على التّوقيف الخاص ؛ فيصحّ الإطلاق بدونه ، لكن بعد التّحرّي التامّ ، وبذل الوسع فيما هو نصّ في التّعظيم ، والتحفظ إلى الغاية عما يوهم أدنى نقص في حقه سبحانه)روح المعاني ١٢٣/٩ ، ١٢٤

وفي تجويز الاصطلاح والمواضعة في أسماء الله الحسنى نظر من وجوه : -
١ - أنّ هذا الحكم يقوم على أساس إمكان اهتداء العقول لمعرفة ما يدلّ على التّعظيم اللائق بالربّ ، ولا يوهم في حقّه نقصًا بوجه من الوجوه . وهو أصل غير مسلّم ؛ فلا يعلم ما يليق بالله إلاّ الله وحده ، قال تعالى : { وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا } [طه : ١١٠] .
٢ - أنّا لو سلّمنا إمكان اهتداء بعض العقول لمعرفة ما يليق بالربّ من الأسماء ، فإنّه لا يجوز اعتباره مناطًا لجواز المواضعة في أسماء الله الحسنى ، **سدًّا للذّريعة ؛ إذ قد يتسوّر على الإطلاق من لا يحسنه ، ويُدخل في أسماء الله ما لا يجوز إجماعًا** ، وسدّ الذّريعة أصل معتبر في الشّريعة ، وقد بنى عليه بعض العلماء اشتراط التوقيف من أصله ،
يقول ابن عطيّة : ((الصّواب ألا يسمّى الله تعالى إلاّ باسم قد أطلقته الشّريعة ، ووقفت عليه أيضًا ؛ فإنّ هذه الشّريطة الّتي في جواز إطلاقه من أن تكون مدحًا خالصًا لا شبهة فيه ولا اشتراك أمر لا يحسنه إلاّ الأقلّ من أهل العلوم ؛ فإذا أبيح ذلك تسوّر عليه من يظنّ بنفسه الإحسان وهو لا يحسن ، فأدخل في أسماء الله ما لا يجوز إجماعًا) المحرر الوجيز لابن عطيّة ٤٨٠/٢
٣ - أنّ القول بالمواضعة يخالف مُفاد النّصوص من تحريم الإلحاد في أسمائه ، ووجوب الاقتصار على ما ثبت في النّصوص ، ومن حصول الأسماء تامّة كاملة منذ الأزل ؛ ولهذا كانت أفعال الربّ صادرةً عن أسمائه التامّة أزلاً ، بخلاف المخلوق فإنّ أسماءه صادرة عن فعاله ؛ فلا تزال تشتقّ له الأسماء كلّما كمل بفعل معيّن.
٤ - أنّه لا يلزم من الإخبار عن الربّ بالفعل مقيّدًا أن يشتقّ له منه اسم مطلق ، كما غلط فيه بعض هؤلاء ؛ فجعل من أسمائه الحسنى المضلّ ، الفاتن ، الماكر ؛ فإنّ هذه الأسماء لم يطلق عليه منها إلاّ أفعال مخصوصة معيّنة ، فلا يجوز أن يسمّى بأسمائها المطلقة . وهذا بخلاف الاسم ؛ فإنّه إذا أطلق على الربّ جاز أن يشتقّ منه المصدر والفعل إن كان متعدّيًا ؛ فالسّميع مثلاً يوصف الربّ بمصدره ، ويخبر عنه بفعله ،
قال تعالى : { قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا } [المجادلة : ١] ،
وقالت عائشة - رضي الله عنها - : ((الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَسِعَ سَمْعُهُ الأَصْوَاتَ) .
واشتراط التّوقيف في إطلاق الأسماء على الربّ مقيّد بمقام الدّعاء والخطاب ، كما قيّده الله بقوله

: { وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا } [الأعراف : ١٨٠] ؛
فإذا دعي الله تعالى لم يدع إلاّ بالأسماء الحسنى ، وأمّا الإخبار عنه فلا يشترط فيه التوقيف الخاصّ ، فيجوز الإخبار عن الربّ بما لم يرد ؛ كالقديم ، والشيء ، والموجود ، والقائم بنفسه ، وغير ذلك من الأسماء شرط ألا تكون سيئّةً ، ويتأكّد عدم اشتراط التوقيف في هذا المقام عند الحاجة ؛ كحال من لا يفهم المراد إلاّ بمثل هذه الألفاظ ، وكحال الترجمة ، والمناظرة ، والردّود على الفلاسفة والمتكلّمين (بدائع الفوائد لابن القيّم ١٦٩/١ ، ١٧٠ .

...انظر في هذا القول وأدلّته : التّفسير الكبير للرازي ٦٩/١٥ ، ٧٠ ، الجواب الصّحيح لابن تَيْمِيَّة ٧/٥ ، بدائع الفوائد لابن القيّم ١٦٢/١ ، ١٦٩ ، شرح المواقف للجرجاني ٢٣٣/٨ ، شرح المقاصد للتفتازاني ٣٤٤/٤ ، روح المعاني للآلوسي ١٢١/٩ ، القواعد المثلى لابن عثيمين

قواعد أهل السنة في إثبات أسماء الله الحسنى

القاعدة الأولى : أسماء الله تعالى توقيفية.

أسماء الله تعالى توقيفية لا مجال للعقل فيها فلا يسمى الله عز وجل إلا بما جاء به الكتاب والسنة فلا يزاد فيها ولا ينقص؛ لأن العقل قاصر عن معرفة مايستحقه الله تعالى من الأسماء فوجب الوقوف في ذلك على النص والدليل قوله تعالى(وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً) [الإسراء: ٣٦]

فوجب سلوك الأدب والاقتصار على ما جاء ت به النصوص فهذا الباب ليس من أبواب الاجتهاد ؛ ولذا لا يسمى الله سبحانه بالعارف ولا يوصف بالعاقل ولا يجوز أن يشتق من الفعل أو من الصفة اسماً لله تعالى ، مثل اسم (المنتقم) ؛لأنه لم يرد إلا مقيداً في قوله تعالى: (إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْتَقِمُون) [السجدة :٢٢].

والخلاصة: أن التوقيف في أسماء الله معتبر، والإذن في جوازها منتظر، فلايسمى الله إلا بما ورد به الخبر.

القاعدة الثانية : باب الصفات أوسع من باب الأسماء .

فكل اسم من أسماء الله يجوز أن يشتق منه صفة لله عز وجل فالعليم يشتق منه صفة العلم، والحكيم يشتق منه صفة الحكمة ، ولكن ليس كل صفة يؤخذ منها اسم لله ، مثل الكلام صفة لله عز وجل ولكن الله سبحانه ليس من أسمائه المتكلم . ومن أجل ذلك كان باب الصفات أوسع من باب الأسماء ، فالله يوصف بصفات كالكلام، والإرادة، والاستواء، والنزول، والضحك، ولا يشتق له منها أسماء ، فلا يسمى بالمتكلم ، والمريد، والمستوي، والنازل، والضاحك، لأنها لا تدل في حال إطلاقها على ما يحمد الرب به ويمدح ، وفي المقابل هناك صفات ورد إطلاق الأسماء منها كالعلو، والعلم، والرحمة والقدرة ، لأنها في نفسها صفات مدح والأسماء الدالة عليها أسماء مدح فمن أسمائه: العلي، والعليم، والرحيم، والقدير.

القاعدة الثالثة : أن باب الإخبار أوسع منهما.

فما يدخل في باب الإخبار عنه تعالى أوسع مما يدخل في باب أسمائه وصفاته كالشيء،والموجود ، فإنه يخبر به عنه ولا يدخل في أسمائه الحسنى وصفاته العليا.

فالنصوص جاءت بثلاثة أبواب هي "باب الأسماء" و"باب الصفات" و"باب الإخبار".

فيجب التقيد بما ورد به النص ووضع كلٌّ فى بابه وموضعه ،فمن الظلم وضع الشيئ فى غير موضعه ،ومن أكبر الظلم وأعظمه أن نتقول على الله ونسميه بما لم يسم به نفسه

القاعدة الرابعة: أسماء الله كلها حسنى.

أسماء الله كلها حسنى ،وقد وصف الله تعالى أسماءه بالحسنى في أربعة مواضع من القرآن الكريم، وهي:

١ـ قوله، تعالى: (وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا

كَانُوا يَعْمَلُونَ) [الأعراف:١٨٠].
٢- قوله تعالى(قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) [الإسراء :١١٠].
٣- قوله تعالى: (وَإِنْ تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى * اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ لَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) [طه:٧، ٨].
٤- قوله تعالى: (هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) [الحشر:٢٤] .
والحسنى: مؤنَّث الأحسن . أي البالغة في الحسن غايته فأسماء الله هي أحسنُ الأسماء وأجلُّها لاشتمالها على أحسن المعاني و أشرفها.
فالحيُّ : متضمن للحياة الكاملة التي لم تُسبق بعدم ولا يلحقها زوال.
والرحمن: متضمن للرحمة الكاملة التي قال عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم :
"لله أرحم بعباده من هذه بولدها" يعني أم صبي وجدته في السبي فأخذته وألصقته ببطنها وأرضعته.
والتي قال الله عنها: (وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ) [الأعراف:١٥٦] ،
وقال عنها المقربون من ملائكته: (رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْماً) [غافر:٧].

القاعدة الخامسة : الأسماء الحسنى لا تحدّ بعدد

الأسماء الحسنى لا تدخل تحت حصر ، ولا تحد بعدد فإنَّ لله تعالى أسماء وصفات استأثر بها في علم الغيب عنده لا يعلمها ملك مقرب ولا نبي مرسل كما في قوله صلى الله عليه وسلم : ((أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو علمته أحداً من خلقك أو أنزلته في كتابك ، أو استأثرت به في علم الغيب عندك))

القاعدة السادسة : الإيمان بأسماء الله يتضمن أموراً:

أولاً: الإيمان بثبوت ذلك الاسم لله عز وجل.
ثانيًا: الإيمان بما دل عليه الاسم من المعنى أي "الصفة".
ثالثاً: الإيمان بما يتعلق به من الآثار والحكم والمقتضى.
ولو أخذنا اسم الله السميع فإننا نثبت الاسم أولاً ، ونثبت "السمع" صفة له ثانياً ، ثم نثبت ثالثاً: الحكم أن الله يسمع السر والنجوى .والأثر: وهو وجوب خشية الله ومراقبته وخوفه والحياء منه عز وجل.
(معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله وصفاته وقواعدهم في إثباتها خالد بن محمد السليم)

فائدة نفيسة:

ما ورد في الكتاب والسنة من أسماء الله وصفاته أقسام:

منها: ما ورد بلفظ الاسم على وجه التسمي به ، كالعزيز والحكيم والغفور وشبه ذلك. فهذا القسم يوصف به الرب ، ويسمى به ويشتق له منه فعل ، ويثبت له منه مصدر؛ كالعزة والحكمة والمغفرة.
ومنها: ما ورد بلفظ الاسم على وجه الإضافة ، فهذا يطلق على الله بلفظ الإضافة ولفظ الفعل ، ولا يشتق له منه اسم ، مثل قوله تعالى: " يخادعون الله وهو خادعهم " يجوز أن نقول: الله خادع المنافقين ، ويخادع من خدعه ، ونحو ذلك ، ولا يجوز أن نعد من أسمائه الخادع؛ لعدم وروده ، ولأن إطلاق الخادع يحتمل الذم والمدح ، فلا يجوز إطلاقه في حق الله.
ومنها: ما ورد بلفظ الفعل فقط ، كالكيد والمكر ، فهذا لا يطلق على الله إلا بلفظ الفعل ، كقوله سبحانه وتعالى: " إنهم يكيدون كيدًا وأكيد كيدًا " وقوله: " ومكروا ومكر الله " ولا يجوز أن من أسمائه سبحانه الكائد والماكر ، لما تقدم.

وإنما جاز وصف الرب بالخداع والمكر والكيد في الآيات المشار؛ لأنه في مقابل خداع أعدائه ومكرهم وكيدهم ، ومعاملتهم بمثل ما فعلوا مدح وعدل يستحق عليه المدح والثناء.فهو من باب المقابلة ،وكذلك من باب الإخبار ،والإضافة
(التنبيهات اللطيفة فيما احتوت عليه الواسطية من المباحث المنيفة
للشيخ عبد الرحمن ناصر السعدي و الشيخ عبد العزيز بن باز)

قبل أن نورد الأقوال في كون الأسماء توقيفية أم لا ، نحرر محل النزاع وهو :
أن العلماء متفقون على جواز إطلاق الأسماء والصفات إذا ورد بها الإذن من الشارع ٠
ومتفقون على امتناع تسميته إذا ورد المنع منه ٠
واختلفوا إذا لم يوجد إذن ولا منع على أقوال هي :
أن أسماء الله توقيفية وهو مذهب أهل السنة كما سبق وقد سبق الأدلة على ذلك من الكتاب والعقل ونزيد دليلاً من السنة وهو قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه (٣٥٢/١) (لا نحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك) والتسمية من الثناء فدل على أن العقل لا مجال له في باب الأسماء إلا التصديق والوقوف عند النصوص ٠
ومن الأدلة أيضاً أنه لا يجوز تسمية النبي صلى الله وسلم بما ليس من أسمائه فالباري أولى ، ذكره السفاريني في اللوامع (١٢٥/١)
قال السفاريني : لكنها في الحق توقيفيه ****لنا بذا أدله وفيه
قول المعتزلة ومال إليه **الباقلاني** في تمهيد الأوائل ص ٢٦١، ونقله عنه التفتازاني في شرح المقاصد (٣٤٤/٤) وهو أن أسماء الله ليست توقيفية أي يجوز أن يسمى الله بكل اسم إذا كان متصفاً بمعناه ولم يوهم نقصاً وان لم يرد توقيف من الشارع ، و ذكره **الباجوري** في شرح جوهرة اللقاني ص ٨٩ ٠
وانظر شرح المحلي المطبوع مع حاشية العطار على جمع الجوامع (٤٩٦/٢) ٠
التوقف وعدم الجزم بالتحريم ولا الجواز وهو قول **الجويني** إمام الحرمين في الإرشاد ص ١٣٦ ونسب الزركشي في شرح جمع الجوامع (٨٦٩/٤) إلى الباقلاني التوقف أيضاً فلعل له في المسألة قولين ٠
مناظرة في أسماء الله هل هي توقيفية ٠
يذكر مترجموا أبي الحسن الأشعري أن من أسباب تركه الاعتزال مناظرته لشيخه أبي علي **الجبائي** في بعض المسائل ، ومنها هذه المسألة فقد كان أبو الحسن الأشعري يرى أن أسماء الله توقيفية – بخلاف شيخه الجبائي فمرة دخل رجل على الجبائي ، فقال له : هل يجوز أن يسمى الله تعالي عاقلاً
فقال الجبائي : لا لأن العقل مشتق من العقال ، وهو المانع ، والمنع في حق الله محال ، فامتنع الإطلاق ٠

فقال أبو الحسن الأشعري : فقلت له : فعلى قياسك لا يسمى الله سبحانه حكيماً لأن هذا الاسم مشتق من حكمة اللجام وهي الحديدة المانعة للدابة عن الخروج ، ويشهد لذلك قول حسان بن ثابت رضي الله عنه :
فنحكم بالقوافي من هجانا **** ونضربُ حين تختلط الدماء
وقول الآخر :
أبني حنفية حكموا سفهاءكم **** إني أخاف عليكمو أن أغضبا
أى نمنع بالقوافي من هجانا ، وامنعوا سفهاءكم ٠
فإذا كان اللفظ مشتقاً من المنع ، والمنع على الله محال ، لزمك أن تمنع إطلاق (حكيم) على الله سبحانه وتعالى ٠
قال : فلم يجب الجبائي إلا أنه قال لي : فلم منعت أنت أن يسمى الله سبحانه عاقلاً وأجزت أن

يسمى حكيماً ؟
قال : فقلت له : لأن طريقي في مأخذ أسماء الله **الإذن الشرعي دون القياس اللغوي** فأطلقت حكيماً لأن الشرع أطلقه ومنعت عاقلاً لأن الشرع منعه ولو أطلقه الشرع لأطلقته ا هـ
ذكره السبكي في الطبقات (٣٥٧/٣) وعبدالرحمن بن بدوي في مذاهب الإسلاميين (٥٠٠/١)
ومما سبق نستخلص قاعدة أخرى وهي :
إن ما يطلق عليه في باب الأسماء والصفات توقيفي وما يطلق عليه من الإخبار لا يجب أن يكون توقيفياً كالقديم والشيء الموجود والقائم بنفسه
فهذا فصل الخطاب في مسألة أسمائه هل هي توقيفية أو يجوز أن يطلق عليه بعض ما لم يرد به السمع ذكره **ابن القيم في بدائع الفوائد (١٦٢/١).**

قال الشيخ بن عثيمين

أن صفات الله عز وجل من الأمور الغيبية، والواجب على الإنسان نحو الأمور الغيبية: أن يؤمن بها على ما جاءت دون أن يرجع إلى شيء سوى النصوص.
قال الإمام أحمد: "لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله، لا يتجاوز القرآن والحديث".
يعني أننا لا نصف الله إلا بما وصف به نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله (.
ويدل لذلك القرآن والعقل:
ففي القرآن: يقول الله عز وجل: (قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون([الأعراف، ٣٣]، فإذا وصفت الله بصفة لم يصف الله بها نفسه، فقد قلت عليه مالا تعلم وهذا محرم بنص القرآن.
ويقول الله عز وجل: (ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً([الإسراء: ٣٦]، ولو وصفنا الله بما لم يصف به نفسه، لكنا قفونا ما ليس لنا به علم، فوقعنا فيما نهى الله عنه.
وأما الدليل العقلي، فلأن صفات الله عز وجل من الأمور الغيبية ولا يمكن في الأمور الغيبية أن يدركها العقل، وحينئذ لا نصف الله بما لم يصف به نفسه، ولا نكيف صفاته، لأن ذلك غير ممكن.
نحن الآن لا تدرك ما وصف الله به نعيم الجنة من حيث الحقيقة مع أنه مخلوق، في الجنة فاكهة ونخل ورمان وسرر وأكواب وحور ونحن لا ندرك حقيقة هذه الأشياء، ولو قيل: صفها لنا، لا نستطيع وصفها، لقوله تعالى: (فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون([السجدة: ١٧]،
ولقوله تعالى في الحديث القدسي: "أعددت لعبادي الصالحين مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر"
فإذا كان هذا في المخلوق الذي وصف بصفات معلومة المعنى ولا تعلم حقيقتها، فكيف بالخالق؟!
مثال آخر: الإنسان فيه روح، لا يحيا إلا بها، لولا أن الروح في بدنه ما حيي ولا يستطيع أن يصف الروح لو قيل له: ما هذه الروح التي بك؟ ما هي التي لو نزعت منك، صرت جثة، وإذا بقيت فأنت إنسان تعقل وتفهم وتدرك؟ لجلس ينظر ويفكر فلا يستطيع أن يصفها أبداً مع أنها قريبة، منه، في نفسه وبين جنبيه، ويعجز عن إدراكها مع أنها حقيقة، يعني: شيء يرى، كما أخبر النبي عليه الصلاة والسلام بـ" أن الروح إذا قبض، تبعه البصر"، فالإنسان يرى نفسه وهي مقبوضة، ولهذا تبقى العين مفتوحة عند الموت تشاهد الروح وهي قد خرجت، وتؤخذ هذه الروح وتجعل في كفن ويصعد بها إلى الله ومع ذلك ما يستطيع أن يصفها وهي بين جنبيه، فكيف يحاول أن يصف الرب بأمر لم يصف به نفسه! ولا بد إذاً تحقق ثبوت الصفات لله.

المبحث الثالث: أننا لا نصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه.
ودليل ذلك أيضاً من السمع والعقل:
ذكرنا من السمع آيتين.
وأما من العقل، فقلنا: إن هذا أمر غيبي، لا يمكن إدراكه بالعقل، وضربنا لذلك مثلين.
المبحث الرابع: وجوب إجراء النصوص الواردة في الكتاب والسنة على ظاهرها، لا نتعداها.
مثال ذلك: لما وصف الله نفسه بأن له عيناً، هل نقول: المراد بالعين الرؤية لا حقيقة العين؟ لو قلنا ذلك، ما وصفنا الله بما وصف به نفسه.
ولما وصف الله نفسه بأن له يدين: (بل يداه مبسوطتان [المائدة: ٦٤، لو قلنا: إن الله تعالى ليس له يد حقيقة، بل المراد باليد ما يسبغه من النعم على عباده، فهل وصفنا الله بما وصف به نفسه؟ لا!
المبحث السادس: أن العقل لا مدخل له في باب الأسماء والصفات:

لأن مدار إثبات الأسماء والصفات أو نفيها على السمع، فعقولنا لا تحكم على الله أبداً، فالمدار إذاً على السمع، خلافاً للأشعرية والمعتزلة والجهمية وغيرهم من أهل التعطيل، الذين جعلوا المدار في إثبات الصفات أو نفيها على العقل، فقالوا: ما اقتضى العقل إثباته، أثبتناه، سواء أثبته الله لنفسه أم لا! وما اقتضى نفيه، نفيناه، وإن أثبته الله! وما لا يقتضي العقل إثباته ولا نفيه، فأكثرهم نفاه، وقال: إن دلالة العقل إيجابية، فإن أوجب الصفة، أثبتناها، وإن لم يوجبها، نفيناها! ومنها من توقف فيه، فلا يثبتها لأن العقل لا يثبتها لكن لا ينكرها، لأن العقل لا ينفيها، ويقول: نتوقف! لأن دلالة العقل عند هذا سلبية، إذا لم يوجب، يتوقف ولم ينف! فصار هؤلاء يحكمون العقل فيما يجب أو يمتنع على الله عز وجل. فيتفرغ على هذا: ما اقتضى العقل وصف الله به، وصف الله به وإن لم يكن في الكتاب والسنة، وما اقتضى العقل نفيه عن الله، نفوه، وإن كان في الكتاب والسنة
(شرح الواسطية للشيخ بن عثيمين)

ومن أقوال أهل العلم في تقرير هذه المسألة مايلي

((قال الإمام أحمد: لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو بما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم لا يتجاوز القرآن، والحديث)

وقال أبو سليمان الخطابي: (ومن عدم هذا الباب- أعني الأسماء والصفات- ومما يدخل في أحكامه ويتعلق به من شرائط، أنه لا يتجاوز فيها التوقيف، ولا يستعمل فيها القياس فيلحق بالشيء نظيره في ظاهر وضع اللغة ومتعارض الكلام: ١ بدائع الفوائد ١/ ١٦٨
"فالجواد" لا يجوز أن يقاس عليه السخي وإن كانا متقاربين في ظاهر الكلام، وذلك أن السخي لم يرد به التوقيف، كما ورد بالجواد.
و"القوي" لا يقاس عليه الجلد، وإن كانا يتقاربان في نعوت الآدميين لأن باب التجلد يدخله التلف والاجتهاد.
ولا يقاس على "القادر" المطيق ولا المستطيع.
وفي أسمأنه "العليم" ومن صفته العلم، فلا يجوز قياسا عليه أن يسمى عارفا لما تقتضيه المعرفة من تقديم الأسباب التي بها يتوصل إلى علم الشيء وكذلك لا يوصف بالعاقل.
وهذا الباب يجب أن يراعى ولا يغفل، فإن عائدته عظيمة والجهل به ضار، وبالله التوفيق)١.
وقال السفاريني في منظومته:
لكنها في الحق توقيفية لنا بذا أدلة وفية
ثم قال في شرحه:(لكنها- أي أسماء الله- في القول الحق المعتمد عند
أهل الحق توقيفية بنص الشرع وورود السمع بها، ومما يجب أن يعلم أن علماء السنة اتفقوا على جواز إطلاق الأسماء الحسنى والصفات على البارىء جل وعلا إذا ورد بها الإذن من الشارع، وعلى امتناعه على ما ورد المنع عنه)٢.
قال الإمام البغوي: (قال أهل المعاني: الإلحاد في أسماء الله تسميته بما
لم يتسم به ولم ينطق به كتاب الله ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم)
وقال ابن حزم: (منع تعالى أن يسمى إلا بأسمأنه الحسنى وأخبر أن من سماه بغيرها فقد ألحد)
وبهذا يتبين أن هذه الآية دليل على أن أسماء الله توقيفية، وأن مخالفة ذلك وتسميته تعالى بما لم يسم به نفسه ميل بها عما يجب فيها، فالإقدام على فعل شي من ذلك هو نوع من الإلحاد في أسماء الله.
ثالثا: قوله تعالى: {سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى}.

ويقول شيخ الإسلام بن تيمية في توضيح الواسطية

(ومن الإيمان بالله الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه، وبما وصفه به رسوله محمد من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف، ولا تمثيل.
هذا شروع في بيان بعض ما يتضمنه الإيمان بالله، وهو الإيمان بأسماء الله - تعالى - وصفاته، و ((القول الشامل في جميع هذا الباب)) ((ما أجمع عليه سلف الأمة، وأئمتها)) من((أنهم يصفون الله - تعالى - بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف، ولا تمثيل))
((قال الإمام أحمد: لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو بما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم لا يتجاوز القرآن، والحديث) وذلك أن ((من تأمل نصوص الكتاب، والسنة وجدها في غاية الإحكام، والإتقان، وأنها مشتملة على التقديس لله عن كل نقص، والإثبات لكل كمال)
وهذه الاحترازات المذكورة (من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف، ولا تمثيل)تمحض سبيل أهل السنة والجماعة، وطريقة سلف الأمة وأئمتها، وتخلصها من الضلالة، والبدعة في هذا

الباب، ويتبين ذلك ببيان ما تضمنته هذه الاحترازات.
فالمراد بالتحريف: التأويل المذموم الباطل الذي هو ((صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح، كتأويل من تأول: استوى بمعنى استولى، ونحوه، فهذا عند السلف، والأئمة باطل لا حقيقة له، بل هو من باب تحريف الكلم عن مواضعه والإلحاد في أسماء الله، وآياته)، إذ هو في الحقيقة صرف للنصوص عن مدلولها ومقتضاها و((إزالة اللفظ عما دل عليه من المعنى)، واستعمال التأويل بهذا المعنى ((لا يوجد الخطاب به إلا في اصطلاح المتأخرين)فقط.
وأما السلف فالتأويل عندهم ((بمعنى التفسير، وهذا هو الغالب في اصطلاح المفسرين للقرآن) وهو أيضاً ((الحقيقة التي يؤول إليها الكلام)

((وأصل وقوع أهل الضلال في مثل هذا التحريف الإعراض عن فهم كتاب الله ـ تعالى ـ كما فهمه الصحابة والتابعون، ومعارضة ما دل عليه بما يناقضه، وهذا هو من أعظم المحادة لله ولرسوله، ولكن على وجه النفاق والخداع)
وأما التعطيل فالمراد به ((نفي الصفات) ((ولهذا كان السلف والأئمة يسمون نفاة الصفات معطلة، لأن حقيقة قولهم تعطيل ذات الله ـ تعالى-). وقد سموا هذا العبث بالصفات توحيداً، ((ففسروا التوحيد بتفسير لم يدل عليه الكتاب، والسنة، و لا قاله أحد من سلف الأمة، وأئمتها)
وأما التكييف فالمراد به السؤال ((عن الهيئة، والصورة))، وطلب حقيقة الشيء، وكنهه .
وتكييف صفات الله ـ تعالى-: -((منفي بالنص) في قوله ـ تعالى: ؟ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ؟ [آل عمران: ٧]، ((فالكيف هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله)، فإن معنى التأويل هو ((الحقيقة التي يؤول إليها الخطاب، وهي نفس الحقائق التي أخبر الله عنها) فتأويل ((آيات الصفات يدخل في حقيقة الموصوف وحقيقة صفاته، وهذا من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله) فإن تأويل ما أخبر الله به عن نفسه هو ((كنه ذاته، وصفاته التي لا يعلمها إلا الله)
ولقد اتفق السلف على نفي المعرفة بماهية الله، وكيفية صفاته، ولا عجب فإن ((العلم بكيفية الصفة فرع على العلم بكيفية الموصوف، فإن كان الموصوف لا تعلم كيفيته امتنع أن تعلم كيفية الصفة.
أما التمثيل فالمراد به التسوية بين الله ـ تعالى ـ وغيره فيما يجب، أو يجوز أو يمتنع ((فإن الرب ـ تعالى ـ منزه عن أن يوصف بشيء من خصائص المخلوق، أو أن يكون له مماثل في شيء من صفات كماله، وكذلك يمتنع أن يشاركه غيره في شيء من أموره بوجه من الوجوه)

و ((نفي المثل عن الله، ونفي الشريك ثابت بالكتاب، والسنة، وإجماع السلف)، ((مع دلالة العقل على نفيه) فالواجب إثبات الصفات، ونفي التمثيل، فإنه ((لا ريب أن القرآن تضمن إثبات الصفات، ونفي مماثلة المخلوقات))(٩٦). بل جميع ((الكتب الإلهية قد جاءت بإثبات صفات الكمال على وجه التفصيل مع تنزيهه عن أن يكون له مثيل)
ووجه الجمع بين التحريف، والتعطيل أن التحريف يفضي إلى التعطيل، أما الجمع بين التكييف، والتمثيل فلأن التكييف يفضي إلى التمثيل، فالواجب في نصوص الكتاب، والسنة ((أن تمر كما جاءت، ويؤمن بها، وتصدق، وتصان عن تأويل يفضي إلى تعطيل، وتكييف يفضي إلى تمثيل)) بل يؤمنون بأن الله ـ سبحانه: ؟ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ ؟ [الشورى: ١١].
في هذه الآية الكريمة دليل لصحة طريقة الفرقة الناجية المنصورة أهل السنة والجماعة، وسلامة سبيلهم، ومنهجهم في هذا الباب حيث إن ((طريقة سلف الأمة، وأئمتها أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل، إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل) ((ففي قوله: ؟ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ؟ رد على أهل التمثيل، وفي قوله: (وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ (رد على أهل التعطيل)

((ولا ريب أن أهل السنة، والجماعة، والحديث من أصحاب مالك والشافعي، وأبي حنيفة، وأحمد، وغيرهم متفقون على تنزيه الله - تعالى - عن مماثلة الخلق، وعلى ذم المشبهة الذين يشبهون صفاته بصفات خلقه)، فإنه قد علم بالكتاب، والسنة، والإجماع ما يعلم بالعقل أيضاً أن الله - تعالى - ؟لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ؟ [الشورى: ١١] لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فلا يجوز أن يوصف بشيء من خصائص المخلوقين؛ لأنه متصف بغاية الكمال منزه عن جميع النقائص، فإنه - سبحانه - غني عما سواه، وكل ما سواه مفتقر إليه) و ((كما أن الرب نفسه ليس كمثله شيء فصفاته كذاته)

وفي هذه الآية أيضاً ((إثبات صفات الكمال على وجه الإجمال) والمراد بالكمال المثبت له ((الكمال الذي لا يماثله فيه شيء)فلا ينفون عنه ما وصف به نفسه،

طريقة الفرقة الناجية أهل السنة والجماعة سالمة من نفي ما وصف الله به نفسه في كتابه، أو في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم؛ لأنه ((لا يجوز النفي إلا بدليل كالإثبات)) ((هذا هو الصواب عند السلف، والأئمة، وجماهير المسلمين)). وقد اتفق سلف الأمة على ذم من نفى بلا دليل ((فكيف ينفى بلا دليل ما دل عليه دليل إما قطعي، وإما ظاهري)؛ ((فإن الله - تعالى - أخبر عن صفاته، وأسمائه بما لا يكاد يُعد من آياته)، ثم إن النفي ((لا يؤمن معه إزالة ما وجب له - سبحانه-) من صفات الجلال، ونعوت الكمال، كما أن ((النفي المحض عدم محض، والعدم المحض ليس بشيء، وما ليس بشيء، هو كما قيل ليس بشيء فضلاً عن أن يكون مدحاً أو كمالاً))، ((وإنما يكون كمالاً إذا تضمن أمراً ثبوتياً كقوله: ؟لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلاَ نَوْمٌ ؟ [البقرة: ٢٥٥] فإن ((نفي السنة والنوم يتضمن كمال الحياة والقيام، فهو مبين لكمال أنه الحي القيوم). فما جاء من وصفه - سبحانه - بالنفي ((فالمقصود إثبات الكمال)

((فالواجب أن ينظر في هذا الباب فما أثبته الله، ورسوله أثبتناه، وما نفاه الله، ورسوله نفيناه، والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات، والنفي. فنثبت ما أثبتته النصوص من الألفاظ والمعاني، وننفي ما نفته النصوص من الألفاظ والمعاني)

(شرح الواسطية من كلام شيخ الإسلام بن تيمية للشيخ خالد بن عبد الله المصلح)

قال ابن القيم رحمه الله:

(أسماء الله تعالى هي أحسن الأسماء وأكملها، فليس في الأسماء أحسن منها ولا يقوم غيرها مقامها ولايؤدي معناها. وتفسيرالاسم منها بغيره ليس تفسيرا بمرادف محض، بل هو على سبيل التقريب والتفهيم.

فإذا عرفت هذا فله من كل صفة كمال أحسن اسم وأكمله وأتمه معنى، وأبعده عن شائبة عيب أو نقص.

فله من صفة الإدراكات:

العليم الخبير دون العاقل الفقيه.

والسميع البصير دون السامع والباصر والناظر.

ومن صفات الإحسان:

البر الرحيم الودود دون الرفيق والشفوق ونحوهما.

وكذلك العلي العظيم دون الرفيع الشريف.

وكذلك الكريم دون السخي.

والخالق البارىء المصور دون الفاعل الصانع المشكل

والغفور العفو دون الصفوح الساتر.

وكذلك سائر أسمأنه تعالى يجري على نفسه منها أكملها وأحسنها وما لا يقوم غيره مقامه، فتأمل ذلك، فأسماؤه أحسن الأسماء، كما أن صفاته أكمل الصفات، فلا تعدل عما سمى به نفسه إلى غيره، كما لا تتجاوز ما وصف به نفسه ووصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم إلى ما وصفه به المبطلون والمعطلون)

(إن ما يطلق عليه في باب الأسماء والصفات توقيفي وما يطلق عليه من الإخبار لا يجب أن يكون توقيفياً كالقديم والشيء الموجود والقائم بنفسه
فهذا فصل الخطاب في مسألة أسمائه هل هي توقيفية أو يجوز أن يطلق عليه بعض ما لم يرد به السمع ذكره **ابن القيم في بدائع الفوائد (١٦٢/١).**

وقال ابن حجر:
"قال أهل التفسير: من الإلحاد في أسمأنه تسميته بما لم يرد في الكتاب أو السنة الصحيحة
قال الشيخ الفوزان
(أن أسماء الله توقيفيّة، لا يجوز أن يُذكر فيها ما ليس ثابتاً في كتاب الله ولا سنّة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لأنّ هذا من الإلحاد في أسماء الله، كما قال الأعمش: "يدخلون فيها ما ليس منها".

الفوزان إعانة المستفيد شرح كتاب التوحيد ص٢١٤)
قال الشيخ بن عثيمين
(كون أسماء الله توقيفية وأنه لا يجوز استعمال القياس فيها
-(العثيمين)القول المفيد ص٣١٤)
(أسماء الله تعالى توقيفية (١) لا مجال للعقل فيها(٢) :
وعلى هذا فيجب الوقوف فيها على ما جاء به الكتاب والسنة فلا يزاد فيها ولا ينقص لأن العقل لا يمكنه إدراك (٣) ما يستحقه تعالى من الأسماء فوجب الوقوف في ذلك على النص لقوله تعالى :
توقيفي : هو تفعيل من الوقف والياء للنسبة والوقف في اللغة : مادة تدل على الحبس والمنع ومنه التوقيف هنا إذ المراد به الوقوف على نص الشارع فلا يجوز الكلام في هذا الباب بطريق القياس أو الاشتقاق اللغوي بل يكتفي بما وردت به نصوص الشرع لفظاً ومعنى فعلم بذلك أن التوقيف هو الاقتصار في الوصف والتسمية على ما وردت به الآيات القرآنية والآثار النبوية لفظاً ومعنى
١٠هـ من قواعد البريكان ٠)
قال الشيخ عبد العزيز الراجحى
(الفرع الثالث أسماء الله لا تثبت بالعقل بل بالشرع
الفرع الثالث: أسماء الله لا تثبت بالعقل، وإنما تثبت بالشرع فهي توقيفية يتوقف في إثباتها على ما جاء عن الشرع فلا يُزاد فيها ولا ينقص؛ لأن العقل لا يمكنه إدراك ما يستحقه تعالى من الأسماء، فوجب الوقوف في ذلك على الشرع؛ ولأن تسميته بما لم يسم به نفسه، أو إنكار ما سمى به نفسه جناية في حقه تعالى فوجب سلوك الأدب في ذلك.
هذه قاعدة معروفة أن أسماء الله توقيفية، ومعنى توقيفية يعني: يُوقف على ما جاء به الشرع يعني: مأخوذة من الشرع من النصوص من الكتاب والسنة، العقل ليس له مجال ما نخترع لله أسماء من عند أنفسنا، بل الأسماء توقيفية ما جاء في الكتاب والسنة من أسماء الله نُثبتها لله، وما جاء نفيه ننفيها عن الله، وما لم يرد في الكتاب والسنة نتوقف فيه، فالأسماء والصفات توقيفية
(.تعليقات على لمعة الأعتقاد للراجحى)
اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء
(أنَّ أسماء الله توقيفية فلا يسمى سبحانه إلا بما سمى به نفسه أو سماه به رسوله صلى الله عليه وسلم ولا يجوز أن يسمى باسم عن طريق القياس أو الاشتقاق من فعل ونحوه خلافاً للمعتزلة والكرَّامية فلا يجوز تسميته بناءً ولا ماكراً ولا مستهزئاً أخذاً من قوله تعالى : { والسماء بنيناها بأيد}وقوله : { ومكروا ومكر الله}وقوله : {الله يستهزئ بهم }ولا يجوز تسميته زارعاً، ولا ماهداً ولا فالقاً ولا منشئاً ولا قابلاً، ولا شديداً، ونحو ذلك آخذاً من قوله تعالى : {ءأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون} وقوله {فنعم الماهدون}وقوله {ءأنتم أنشأتم شجرتها أم نحن المنشئون} وقوله تعالى {فالق الحب والنوى } وقوله {قابل التوب شديد العقاب} لأنها لم تستعمل في هذه

النصوص إلا مضافة وفي أخبار على غير طريق التسمي لا مطلقة فلا يجوز استعمالها إلا على الصفة التي وردت عليها في النصوص الشرعية.
فيجب ألا يعبَّد في التسمية إلا لاسم من الأسماء التي سمى بها نفسه صريحاً في القرآن أو سماه بها رسوله صلى الله عليه وسلم فيما ثبت عنه من الأحاديث كأسمائه التي في آخر سورة الحشر ، والمذكورة أول سورة الحديد ، المنشورة في سور أخرى من القرآن وصلى الله عليه وسلم.
اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء
عضو ... ... نائب رئيس اللجنة ... ... الرئيس
عبد الله بن غديان عبد الرزاق عفيفي ... عبد العزيز بن عبد الله بن باز
وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله وخيرته من خلقه وأمينه على وحيه نبينا وأمامنا محمد بن عبد الله وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.
ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم .)

(الماتريدى يوافق في الاعتقاد في أسماء الله السلف، ويرى أن أسماء الله توقيفية، فلا نطلق على الله أي اسم إلا ما جاء به السمع، إلا أنه يؤخذ على الماتريدية أنهم لم يفرقوا بين باب الإخبار عن الله وبين باب التسمية فأدخلوا في أسمائه ما ليس منها كالصانع والقديم والشيء، والسلف يخالفونهم في هذا وقد عطل الماتريدية كثير من أسماء الله تعالى وأولوها.
(غالب عواجى فرق معاصرة تنتسب للإسلام)

الذين خالفوا الحق في هذه المسألة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

(والناس متنازعون، هل يسمى الله بما صح معناه في اللغة والعقل والشرع وإن لم يرد بإطلاقه نص ولا إجماع، أم لايطلق إلا ما أطلق نصا أو إجماعا، على قولين مشهورين:
١- فعامة النظار- أي أهل الكلام- يطلقون ما لا نص في إطلاقه ولا إجماع كلفظ القديم والذات ونحو ذلك.
٢- ومن الناس من يفصل بين الأسماء التي يدعى بها، وبين ما يخبر به عنه للحاجة، فهو سبحانه إنما يدعى بالأسماء الحسنى كما قال: {وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا}.
وأما إذا احتيج إلى الإخبار عنه مثل أن يقال: ليس هو بقديم ولا موجود ولا ذات قائمة بنفسها ونحو ذلك، فقيل: بل هو سبحانه قديم موجود وهو ذات قائمة بنفسها. وقيل: ليس بشيء. فقيل: بل هو شيء فهذا سائغ، وإن كان لا يدعى بمثل هذه الأسماء التي ليس فيها ما يدل على المدح)
رسالة في العقل والروح لشيخ الإسلام ابن تيمية ٤٦،٤٧/٢ (مطبوعة ضمن الرسائل المنيرية).
فالذين خالفوا الحق في هذه المسألة هم بعض أهل الكلام كما أشار لذلك شيخ الإسلام في النقل السابق، ومن هؤلاء بعض المعتزلة وبعض الأشاعرة، وكذلك الكرامية.
أما عن المعتزلة، فقد ذكر البغدادي أن المعتزلة البصرية أجازوا إطلاق الأسماء عليه بالقياس).
الفرق بين الفرق ص ٣٣٧

الخلاصة على كون أسماء الله توقيفية:

من خلال ما تقدم من نقول يتضح لك مدى تمسك علماء أهل السنة بالتوقيف في باب الأسماء الحسنى، ومنعهم لاستخدام القياس اللغوي والعقلي في هذا الباب.

وهذا هو القول الحق الذي تدل عليه النصوص الشرعية فقوله تعالى: {وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى} فهذه الآية تدل على أن الأسماء توقيفية من وجهين:

١- قوله: {الأَسْمَاءُ} فهي هنا جاءت (بأل) وهي هنا للعهد، فالأسماء بذلك لا تكون إلا معهودة، ولا معروف في ذلك إلا ما نص عليه في الكتاب أو السنة

٢- قوله. {الْحُسْنَى} فهذا الوصف يدل على أنه ليس في الأسماء الأخرى أحسن منها، وأن غيرها لا يقوم مقامها ولا يؤدي معناها فلا يجوز بحال أن يدخل في أسماء الله ما ليس منها، فهذا الوصف يؤكد كونها توقيفية.

ثانيا: قوله تعالى: {وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَأنه سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}

قال الإمام البغوي: (قال أهل المعاني: الإلحاد في أسماء الله تسميته بما لم يتسم به ولم ينطق به كتاب الله ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم)

وقال ابن حجر: "قال أهل التفسير: من الإلحاد في أسمأنه تسميته بما لم يرد في الكتاب أو السنة الصحيحة

وقال ابن حزم: (منع تعالى أن يسمى إلا بأسمأنه الحسنى وأخبر أن من سماه بغيرها فقد ألحد)

وبهذا يتبين أن هذه الآية دليل على أن أسماء الله توقيفية، وأن مخالفة ذلك وتسميته تعالى بما لم يسم به نفسه ميل بها عما يجب فيها، فالإقدام على فعل شي من ذلك هو نوع من الإلحاد في أسماء الله.

ثالثا: قوله تعالى: {سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى}.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ومن جعله تسبيحا للاسم يقول: المعنى: إنك لا تسم به غير الله، ولا تلحد في أسمأنه، فهذا ما يستحقه اسم الله) فإذا فسرت الآية بهذا الوجه ففيها دليل على كل ما سبق في الآية التي قبلها من اعتبار تسميته بما لم يسم به نفسه من أنواع الإلحاد في أسمأنه.

رابعا: قوله تعالى: {وَلا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاء}

وقوله تعالى: {وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ}

وقوله تعالى: {قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ} ٦. فإذا كانت هذه الآيات تحرم وتحذر من الخوض في الأمور المغيبة عند فقد الدليل الشرعي، فإن ذلك التحريم والتحذير يدخل فيه باب أسماء اللهباعتباره من الأمور المغيبة التي لا تعرف إلا من طريق النص الشرعي. ولذلك من الواجب هنا الاقتصار على الأسماء الواردة في النصوص وترك ما سواها.

خامسا: حديث "ما أصاب عبدا قط هم ولا غم ولا حزن فقال: اللهم إني عبدك ابن عبدك ابن أمتك ناصيتي بيدك، ماض في حكمك، عدل في قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحدا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك..." الحديث والشاهد في الحديث قوله: "أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك".

قال ابن القيم: (فالحديث صريح في أن أسماءه ليست من فعل الآدميين وتسمياتهم.

و"أو" في قوله: "سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك" حرف عطف والمعطوف بها أخص مما قبله فيكون من باب عطف الخاص على العام، فإن ما سمى به نفسه يتناول جميع الأنواع المذكورة بعده، فيكون عطف كل جملة منها من باب عطف الخاص على العام، فوجه الكلام أن يقال: "سميت به نفسك فأنزلته في كتابك أو علمته أحدا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك"

من الأمور المتقررة في عقيدة أهل السنة في باب أسماء الله الحسنى أن من ضابط أسماء الله الحسنى ورود النص بذلك، الاسم فلا يسمى الله إلا بما سمى به نفسه في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم.

أ- فمعنى كون أسماء الله توقيفية:
أي يجب الوقوف في أسماء الله على ما ورد ذكره في نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة لا نزيد على ذلك ولا ننقص منه.
ولذلك يرى السلف أن من أحكام باب الأسماء ما يلي:
١- إثبات ما أثبته الله لنفسه من الأسماء الحسنى الواردة قي نصوص القرآن والسنة الصحيحة.
٢- ألا ننفي عن الله ما سمى به نفسه في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم
٣- ألا نسمي الله بما لم يسم به نفسه في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم.
وذلك لأنه لا طريق إلى معرفة أسماء الله تبارك وتعالى إلا من طريق واحد هو طريق الخبر (أي الكتاب والسنة).
فلماذا نفتح أبواب الشر على المسلمين ونلحد فى أسماء رب العالمين ونحن كما نرى المتربصين بالأمة من أعداء الدين يهود حاقدين ،ونصارى صليبيين ،ومن أهل النفاق والعلمانية والديمقراطية والحكام المرتدين الذين هم لدين الله مبدلين ولشريعته محرفين ،ولأهل البدع من الصوفية والمعتزلة والأشاعرة والمرجئة ناصرين ومؤيدين ،فلمصلحة من نحى سنن الضالين؟
أليس فى ما ثبت بالكتاب والسنة غنية ؟
هل نحن دعونا الله بكل الإسماء الواردة المتفق عليها ،حتى نثير المختلف فيه ؟
أليست السلامة فى الوقوف على ماوقف عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام؟
ألا يسعنا ماوسع الصحابة والسلف الكرام وقد أمرنا بالإتباع ونهينا عن الإبتداع؟
ألا يكفى فى رد هذا القول أنه لم يرد عن السلف الصالح ولم يرد عن عالم من علماء أهل السنة ؟
ألا يكفى فى شناعته وبدعته أنه مأثور عن أهل البدع والإنحراف من المعتزلة والأشاعرة والماتريدية ،وأنه لم يؤثر عن واحد من علماء السلف أهل السنة والجماعة ؟
ألا يكفى فى رده وبدعيته ذم السلف وعلماء أهل السنة له ولمن قال به ؟
ألا يجب علينا عندما نتكلم فى هذه المسائل أن نوضح ونفصل فى كلامنا ونفرق بين باب الإخبار وباب الصفات وباب الإسماء حتى لايختلط على من ليس عنده علم فيلحد فى أسماء الله بسببنا؟
ومعلوم أن باب الصفات أوسع من باب الأسماء ،وباب الإخبار أشمل وأوسع من باب الصفات
نسأل الله أن يهدينا ويهدى بنا ويجعلنا سبباً لمن إهتدى سلماً لأوليائه حرباً على أعدائه
هذا مايسره الله فى هذه المسألة فمن كان فيه من صواب فهو فضل من الله ومنة وماكان فيه غير ذلك فأنا منه براء بل أبرأ إلى الله من كل مايخالف الكتاب والسنة وماكان عليه الصحابة الكرام وأسأله سبحانه أن يرزقنا حسن الفهم وحسن القصد وحسن الخاتمة
اللهم ياولى الإسلام وأهله مسكنا بالإسلام حتى نلقاك
واجعلنا من أنصار دينك وسنة نبيك وعبادك الموحدين
وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
أبو سلمان عبد الله بن محمد الغليفى
غليفة ــــــ مكة المكرمة